عبدالسلام باشا الشاذلي

(المعارضة الشريفة هي ألا يقول المعارض شيئاً وهو في المعارضة ثم ينكره أو يستنكره إذا اوصلته الظروف إلى الحكم).

عبدالسلام باشا الشاذلي

ينتسب إلى عائلة الشاذلي بقرية شبراتنا مركز بسيون، رجل دولة من الطراز الأول وسياسي عظيم حارب الفساد بكل صوره في العهد الملكي، كما عرف عنه الحزم والصرامة والشدة، عين عبدالسلام باشا الشاذلي محافظاً لأسيوط ثم محافظاً للبحيرة في سنة 1930م وحتى 1933م.

وجعل مدينة دمنهور عاصمة المحافظة على الطراز الحديث وخير دليل على ذلك إنجازاته الخالدة بها ومنها تأسيسه لعده منشئات مهمة مثل مبنى المجلس البلدي ودار أوبرا دمنهور والتي عرفت بسينما وتياترو فاروق وتعد أحد ثلاث مسارح للأوبرا في مصر وهي دار الأوبرا المصرية في القاهرة ومسرح سيد درويش في الإسكندرية ومسرح أوبرا دمنهور، وقام الملك فؤاد بوضع حجر الأساس لمبنى البلدية والسينما في 8 نوفمبر سنة 1930م.

وفي عهد الملك فاروق عين محافظاً للقاهرة عام 1938م، كما عين عضواً مستقلاً بمجلس الشيوخ بالهيئة النيابية الثالثة عام 1939م، وعندما أمر الملك فاروق باستحداث وزارة الشئون الاجتماعية، عين كأول وزير للشئون الاجتماعية في 18 أغسطس سنة 1939م بوزارة علي باشا ماهر الثانية.

وأعلن برنامج الوزارة الذي تضمن: ، والعمل على إنقاذ الفلاح بإنشاء بنك للتعاون المركزي، ووضع تشريع لحماية الطفولة المشردة يراعى فيه سلب الولاية من الآباء غير الصالحين للإشراف على أولادهم، ووضع تشريع لصيانة النسل وذلك بوضع رقابة خاصة على الحالة الصحية للأزواج قبل عقد الزواج بقصد العمل على إعداد جيل قوي شديد، ووضع تشريع لمنع الأطفال والبنات إلى سن معينة من التردد على السينما إلا في حالة عرض أفلام تعليمية تهذيبية أو أفلام خالية مما يؤثر تأثيراً سيئاً في الأخلاق

ومنعهم من ارتياد محلات الخمور وصالات اللهو وأمكنة القمار ومنتدياتها، ووضع تشريع لمقاومة التسول والقضاء على أسبابه، والانتفاع الكامل بالإذاعة والعناية بنشرها في القرى لكي تتصل الحكومة بالفلاحين اتصالاً مباشراً وذلك بأن يخصص لهم برنامج خاص يبدأ بالقرآن الكريم ثم بنصائح صحية وزراعية وأخلاقية واجتماعية، وكذلك بعض أسباب التسلية التي تتفق مع حالتهم، والعمل على توحيد موارد الإحسان وجمعها وتوجيهها الوجهة النافعة.

وتنظيم الجمعيات الخيرية والاجتماعية بما يكفل إنعاشها وبقاءها وملائمتها لحالة البلاد الاجتماعية ، ومحاربة البطالة وتوجيه الشباب إلى العمل الحر وتحسين حالة العمال وتنظيم شؤونهم ورفع مستوى معيشتهم، وبحث حالة السجون وتوجيه نظمها وجهة اجتماعية صحيحة، واستخدام المسجونين في أعمال التعمير كإصلاح الأراضي الحكومية والعمل على عدم عودتهم للإجرام وذلك بمعاونتهم بعد انتهاء مدة العقوبة على كسب عيشهم من طريق شريف، وتوجيه الشعب توجيهاً يحقق وحدة البلاد وتمكين روح الإخلاص والتضحية للوطن.

والعمل على سلامة الأخلاق وتقوية الروح القومية وروح التعاون والاقتصاد بين طبقات الشعب بوسائل الدعاية المختلفة كالصحافة والخطابة والتمثيل والسينما، والأخذ بالروح الصحيحة للتعاليم الإسلامية للوصول إلى مقاومة فوضى العلاقات الزوجية وما يترتب عليها من تفكك روابط الأسرة وانهيار العائلة، وتنظيم النشاط الرياضي للشعب وتنظيم أوقات الفراغ واستثمارها، وضع تشريع لإلغاء البغاء ومحاربة الدعارة السرية وتوجيه بوليس الآداب للعمل على صيانة الآداب العامة ومحاربة البدع السيئة والمنكرات في غير تعسف ولا جمود وزيادة قوته ليستطيع

مواجهة هذه الأعمال، وبحث توحيد الزي وتحسينه بما يلائم أحوالنا وعاداتنا وجو بلادنا.

ثم عين الشاذلي باشا وزيراً للأوقاف بدلاً من عبدالرحمن عزام بك وذلك في 20 ديسمبر سنة 1939م ، وفي فترة توليه للوزارة أراد أن يصلح من أمرها، فأصدر أمرا بأن تغلق الوزارة أبوابها في الثامنة صباحاً ومن يتأخر من الموظفين عن الثامنة لا يسمح له بالدخول ويخصم اليوم من إجازته السنوية، أما إذا تكرر غيابه فتطبق عليه أقصى عقوبة من سلطة الوزير وهي خصم نصف شهر من راتبه.

كما منع الأكل وقراءة الصحف في الوزارة فأصبح البوفيه لا يقدم إلا الشاي والقهوة فقط، وأهتم بطلبات المواطنين التي تقدم للوزارة فكان إذا عاد صاحب الطلب في الموعد المحدد ولم يكن الطلب قد انجز، ففي هذه الحالة يتم علي الفور خصم نصف شهر من راتب الموظف المختص.

فكان صارماً في إدارته للوزارة ويروي الكاتب الكبير نجيب محفوظ الذي عمل في الوزارة في تلك الفترة فيقول لقد كان من حظي أن أكون السكرتير البرلماني للشاذلي باشا وأذكر أنه طلب مني ذات مرة إعداد رد له على استجواب كان موجها إليه في البرلمان فأعددته وأخذته معي في مظروف إلى البرلمان، وحين وصلنا إلى مكتب الوزير هناك أعطيته المظروف وخرجت، وبينما أنا جالس خارج المكتب فتحت مظروفا آخر كان معي لأراجع قصة عاطفية كنت قد كتبتها لمجلة الرسالة وكان علي أن أسلمها في اليوم نفسه، لكنني حين فتحت المظروف وجدت فيه التقرير الذي أعددته للوزير، وارتعدت فرائضي وقد أدركت أن المظروف الموجود مع الوزير به قصتي، فاندفعت كالمجنون إلى مكتب الوزير لكي أبدل المظروفين، ومن حسن حظي أن الشاذلي باشا

كان مشغولا بالحديث مع شخص آخر، ومع ذلك فقد سألني: بتعمل أيه عندك؟ فقلت على الفور: لا شيء ذا بال! ثم بدلت المظروفين بسرعة، ولو كان الوزير قد دخل إلى البرلمان واكتشف انني وضعت له قصة عاطفية ليقرأها على الأعضاء ربما كان ذلك هو آخر يوم في عمري.

وظل يشغل منصب وزير الأوقاف بالوزارة التي اندلعت بعد تأليفها بأسبوعين الحرب العالمية الثانية حتى استقالت الوزارة في 27 يونيه 1940م وظلت الحكومة صامدة ضد ضغط المستعمر الإنجليزي إلى أن وصفها الإنجليز بأنها حكومة غير صديقة فتخلص منها الملك فاروق.

ومن مواقفه القوية كنائب عن الأمة المصرية في أعقاب حادثة 4 فبراير 1942م ومحاصرة الإنجليز لقصر عابدين وإجبار الملك فاروق على إسناد تشكيل الحكومة إلى مصطفى باشا النحاس رئيس حزب الوفد والذي شكل الحكومة الوفدية وعمل على السيطرة على الجبهة الداخلية بحجة الحفاظ على المصالح العليا للبلاد فاصدر أمراً باعتقال عدداً من الشخصيات السياسية المعروفة بتعاطفها مع ألمانيا، والتي تلعب دوراً في زعزعة الموقف في غير صالح الدولة الحليفة إنجلترا مثل علي ماهر باشا والنبيل عباس حليم ومحمد طاهر باشا، خلال أحداث الحرب العالمية الثانية وأمتد أمر الاعتقال ليشمل الطلاب في الجامعات.

مما حمل الشاذلي باشا إلى إتهام الحكومة بأنها تزج بالشباب في السجون بناء على تقارير يعدها البوليس السياسي من غير أن تتحرى الحقيقة.

ووفق مضابط مجلس النواب فقد تقدم النائب عبدالسلام باشا الشاذلي بعدة استجوابات في عدة قضايا مهمة لعل من أهمها موقف الحكومة من الاضطرابات التي وقعت داخل سلاح الطيران، وثانياً اضطهاد الحكومة لضابطين من أكفأ الضباط وهم أحمد فؤاد صادق ومحمد كامل الرحماني وفصلهما ثم اعتقالهما دون تحقيق بسبب ما أقدم عليه الضابطان من التقدم بشكوي إلى رئيس الحكومة، وقد اعتقلا الضابطان لغضبهم واحتجاجهم على حادثة 4 فبراير والتدخل الإنجليزي في شئون مصر بإجبارهم الملك فاروق على تعيين مصطفى باشا النحاس رئيساً للوزراء، وقد امتد اعتقالهم لأكثر من عامين.

وعندما وقع خلاف بين النحاس باشا ومكرم عبيد باشا بسبب طبعه (الكتاب الأسود) والذي اعتبره النحاس إساءه له وللحكومة لا يمكن التجاوز عنها وتقدم النائب الوفدي عمر عمر باقتراح بفصل مكرم عبيد من مجلس النواب وإسقاط صفة النيابة عنه في عام 1943م، ورفض عبد السلام الشاذلي باشا الاقتراح وعلي الرغم من المبررات القانونية التي أوردها الشاذلي في محاولة مستميتة لتبديد هذا الاقتراح إلا أن رئيس المجلس قد أخذ الرأي بالمناداة بالاسم وأسفر عن 208 موافقين، 17 غير موافقين.

وفى17 أكتوبر 1950م كان الشاذلي باشا من الموقعين على عريضة رفعت إلى الملك فاروق ووقعها معه لفيف من شوامخ ووجهاء السياسيين بينهم إبراهيم عبد الهادى، ومحمد حسين هيكل، ومكرم عبيد، وحافظ رمضان، ومصطفى مرعي، وعبد الرحمن الرافعى، وإبراهيم الدسوقى أباظـــة، ورشوان محفوظ، وعلي عبد الرازق وطه السباعي، وتناولت العريضة قضية الأسلحة الفاسدة في حرب فلسطين سنة 1948م ، فجاء فيها:

(اليوم تجتاز البلاد مرحلة قد تكون من أدق مراحل تاريخها الحديث، ومن أسف أنها كلما اتجهت إلى العرش في محنتها، حيل بينه وبينها، لا لسبب إلا أن الأقدار قد أفسحت مكانا في الحاشية الملكية لأشخاص لا يستحقـون هذا الشرف فأساءوا النصح وأساءوا التصرف، بل إن منهم من حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من الشكوك والشبهات هي مدار التحقيق الجنائي الخاص بأسلحة جيشنا الباسل، حتى ساد الاعتقاد بين الناس أن يـد العدالة ستقصر حتما عن تناولهم بحكم مراكزهم، كما ساد الاعتقاد من قبل أن الحكم لم يعد للدستور، وأن النظام النيابي قد أضحى حبرا على ورق).

واجتماعياً تزوج الشاذلي باشا من السيدة / نازلي هاشم رستم ومن أبنائه السياسي المحنك النائب محي الدين الشاذلي قنصل هولندا الفخري بمصر ورئيس نادي سبورتنج الرياضي بمدينة الإسكندرية والأستاذ الدكتور خالد عبدالسلام الشاذلي الذي شغل مناصب عديدة منها عميد كلية الزراعة جامعة الاسكندرية وخبير تغذية الحيوان بمنظمة الأغذية والزراعة بروما وحصل على جوائز دولية عديدة منها جائزة الدولة التشجيعية وجائزة الدولة التقديرية للعلوم وجائزة الكويت الدولية ووسام الجمهورية من الطبقة الأولي للفنون والعلوم.

***